دراسة التحضر في العالم العربي

منظور نظري

د. ياسين علي الكبير (*)

تقدمــــة

عُرِفت الحياة الحَضَرية في العالم العربي منذ ظهور المدنيّة وشهدت عَبْرَ القرون مراحل من التطوُّر والاضمحلال والتغيير. وقد اجتذب هذا التاريخ الحضري الطويل اهتماماً كبيراً من مختلف الفروع العلمية، وذلك من وقت مبكّر يرجع إلى القرن العاشر، عندما بدأ المؤرخون والجغرافيون والرحالة العرب يكتبون بإسهاب في وصف المدن العربية [1]. وقد ساهم المستشرقون أيضاً في دراسة المجتمع المسلم العربي بشكل عام، ومدن الشرق الأوسط بشكل خاص [2]، بينما تناول علماء الاجتماع بإسهاب المدن العربية المعاصرة ونمط الحياة فيها. ومع ذلك، فلا زالت ظاهرة التحضّر العربي تفتقر إلى الدراسة المنهجية، وبالتالي فالتقدم في المعرفة النظرية ما زال محدوداً. ويرجع ذلك إلى أن معظم الدراسات ضيّقة نوعاً في مجالها وتتّسم بطابع الوصف، وإلى الصعوبات النظرية والمنهجية الكامنة في هذا الميدان.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض المؤلَّفات المتعلقة بالموضوع وتقديم نظرة عامة عن المنظور النظري واقتراح استراتيجية للمزيد من البحوث.

استعراض المؤلَّفات

يمكن تصنيف ما كتب عن هذا الموضوع إلى ثلاث فئات واسعة:

أولاً، ثمّة دراسات حالات خاصة حول بعض المدن العربية، ومعظمها يتّخذ شكل الوصف ولا يقوم بتحليل

(*) استاذ مشارك في قسم علم الاجتماع بجامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

يُذكَر للمجتمع الحضري ولا يتوصّل إلى استنتاجات عامة. ومع ذلك، فنتيجة لبعض دراسات الحالات الخاصة هذه، أمكن تطوير أنموذج للمدينة الإسلامية [3]. وقد أبرز الأنموذج دور الدِّين الاسلامي في تحديد البناء الاجتماعي والمكاني للمدينة. وتعرّض هذا المفهوم مؤخراً إلى النقد مما أدّى إلى رفض العديد من الآراء التي اشتمل عليها الأنموذج. ودار النقد الرئيسي الذي وجَّهَهُ بعض العلماء إلى أنموذج المدينة الإسلامية حول أسلوبه التقييدي لأثر الدِّين في المدينة وفي الحياة الحضرية، وكذلك عجزه عن إظهار الأشكال المختلفة للمدينة الإسلامية في مختلف العصور والأقاليم [4]. ويفترض ويتلي (WHEATLEY) مفهوم « الأصالة »، ويؤكد على أن دراسات المقارنة حول التحضّر العربي التي تستعمل نظريات مستمدّة من التجربة الحضرية الغربية تكون نتائجها مضلِّلة. وهو ينادي باستبدالها بأسلوب المقارنة لاكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه بين المجتمعات الحضرية من أقاليم وعصور مختلفة في التاريخ الإسلامي. وهكذا تتسنى مقارنة النماذج الحضرية الإسلامية مع غيرها من نماذج المدن في العالم [5].

ظهرت مؤخراً دراسات ومقالات عن مدن معاصرة في العالم العربي كتبها جغرافيون عن عمّان ومصراتة وتلمسان ودمشق وبيروت [6] من ناحية البنية المكانية والنمو الحضاري التاريخي، وكتبها علماء الاجتماع من ناحية التاريخ الاجتماعي وتحليل المجتمع الحضري، كدراسة لابيدوس (Lapidus) عن مدن عصر المماليك، ودراسة براون (Brown) عن سَلاَ في المغرب ودراسة السيدة أبو اللغد عن القاهرة [7]، وكتبها المتخصصون في علم الانتروبولوجيا حول المدن الصغيرة والبلدان مثل الكَرَك في الأردن ودَغَارَة في العراق وحربدة في اليمن الجنوبي وبوجاد في المغرب [8]. وكرّست الدراسات الأخيرة اهتمامها بشكل خاص في البنية الاجتماعية والتنظيم والتغيير دون اهتمام واضح في القضايا النظرية ودون وضع تعميمات عريضة. ومع ذلك، فمساهمة دراسات الحالات الخاصة هذه في التحضّر العربي لها أهميتها لأنها توفر البيانات والمعلومات التي يستفاد منها في التحليل الحضري المُقَارَن.

ثانياً، ثمّة دراسات وأوراق بحث تهتم بعدد كبير من المواضيع المتنوعة وتتناول جوانب مختلفة من التحضّر العربي [9]. تشمل هذه المواضيع التوزيع السكاني ومعدّلات الإنجاب والهجرة والأسرة والسكن والسياسة والتخطيط المدني والتخطيط الحضري والسياسة الحضرية، الخ. إلا أنها في الغالب تكرس على مدينة عربية واحدة أو قطر واحد. أضف إلى ذلك أن هذه الدراسات تركّز إما على الاتجاه النظري السائد نحو التقارب أو على الحالات المنفردة للتباعد دون أن يكون لها أثر في التطوّر النظري للموضوع. وسيظل استعمال استنتاجات هذه الدراسات محدوداً للغاية ما دامت اتجاهات الموضوع النظرية منفصلة. غير أنه يمكن استعمال هذه الدراسات بشكل فعّال عند تطبيق المنظور النظري الصحيح.

وقد أسفرت مؤخراً ثلاثة مؤتمرات تخصّصية عُقدت في أكسفورد وباركلي وبرنستون عام 1965 و 1966 و 1970 [10] عن عدد من الأوراق الممتازة حول التحضّر العربي في عصور مختلفة فكانت انعكاساً للاهتمام البالغ في هذا الميدان ولضرورة التركيز على القضايا النظرية والمنهجية.

ثالثاً، ثمّة عدد قليل من دراسات المقارنة تناول مدناً وأقاليم وأقطاراً مختلفة في العالم العربي. وفي أغلب الأحيان، يتم تحديد وحدة التحليل عن طريق المقاييس العملية، كالقُرْب والبيانات المتوفرة والخبرة الشخصية، الخ. ، بدلاً من

تحديدها عن طريق المقاييس النظرية. وتشكّل دراسة المقارنة التي أجرتها السيدة أبو اللغد حول القاهرة وتونس وسلا الرباط في المغرب عملاً ممتازاً وخطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق التحليل المقارن المثمر [11].

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت دلائل تشير بأن دراسة التحضّر في العالم العربي بشكل عام تشهد ثلاثة اتجاهات مشجّعة:

- **أوّلاً**، إن دراسة التحضُّر في العالم العربي في طريقها الآن لتصبح ميداناً مستقلاً للاستطلاع، بدلاً من أن تدخل ضمن التحضُّر الإسلامي أو التحضُّر في الشرق الأوسط.
- **ثانياً**، إن عدد التحليلات المقارنة في العالم العربي آخذ في الازدياد.
- **ثالثاً**، تبذل المجهودات الآن أكثر من ذي قبل نحو قضايا الميدان النظرية والمنهجية.

ولنلْتفِت الآن إلى القضايا النظرية والمنهجية في هذا الميدان. تُقَدِّم لنا الكتابات خير مثل على الغموض والإبهام وهيمنة نظرية النشوء التي تطوّرت في الغرب. فالدراسات الحضرية بدأت في العالم الغربي وأنتجت تعميمات عديدة تقوم على افتراضات معيّنة. وأهم هذه الافتراضات هو افتراض التقارب واستمرارية الاتجاه الريفي الحضري. وتتناول التعميمات ثلاثة أوجه من الحياة الحضرية: الثقافة والعلاقات الاجتماعية والهويّة الشخصية. وقد قامت التجربة الغربية المتعلقة بترابط التحضّر والتصنيع والنمو الاقتصادي والتحديث بتعزيز صحة هذه التعميمات بين علماء الاجتماع الذين قلّما يحاولون تحديد هذه المفاهيم وتوضيحها، بل إنهم يستبدلون الواحد منها بالآخر. ومن هذا المنظور، يؤكد ليرنر (Lerner)، في دراسته الرائدة حول التحديث في الشرق الأوسط، بأن التحضّر هو المتغيّر الرئيسي في عملية التحديث [12]. فهو يرى أن المجتمع قادر في المدن فقط على تطوير المهارات المعقّدة ـ القدرة على القراءة والكتابة ووسائل الإعلام الجماهيري ـ والموارد ـ الثروة والقوّة ـ التي تميّز البُنية الاجتماعية الحديثة. وظلّ هذا المنظور يوجِّه البحث في مجال التحضّر، مسفراً عن مجموعة معتبرة من المؤلَّفات وأيضاً عن مواقف نظرية مضادّة.

كان ريجز (Riggs) أول عالِمٍ يستعمل هذا المنظور الجديد. فبيّن في مؤلَّفه عن انموذج سالو (Salo) أن المجتمع التقليدي، عندما يقع تحت تأثير قوى التحديث، يميل إلى التطوّر في اتجاه نمط جديد من النظام الاجتماعي والسياسي، ليس بالتقليدي أو الحديث [13]. أما جاسفيلد (Gusfield)، فإنه ـ في نقده للافتراضات الخاصة بأنموذج التغيير من الوضع التقليدي إلى الحديث ـ يؤيد المنظور الذي يعترف بضخامة تنوّع التغيير وإمكانياته وبقدرة الإنسان والأمم على التأليف بين الطرق التقليدية والحديثة ضمن إطارهم الثقافي الخاص. ويساعدنا استعمال هذا المنظور على اكتشاف أنواع العصرية الناتجة عن هذا التمازج والخلط [14]. ويقوم خَلَف بتأييد المنظور ذاته في مقاله حول تكيُّف التحديث في لبنان. فالتحديث بالنسبة له لا يعني تآكل التقاليد بل هو عملية استيعاب وتأليف للاتجاهين بحيث يكوّنان إطارا ثقافيا سليماً [15]. وعلى ذلك، فثمّة أكثر من نوع واحد من العصرية.

وبالرغم من هذه الانتقادات ومن نتائج البحوث في المجتمعات النامية التي لا تؤيد نظرية التقارب، فما فتىء علماء الاجتماع يعتبرون هذه النتائج على أنها انحراف عن طريق التحضُّر المعتاد. وهم لا يشكّون إلا نادراً ـ أو قد لا يشكّون بالمرة ـ في العلاقة القائمة بين التحضُّر والتحديث، ولا يبحثون إلا عن العوامل المسبِّبة لهذا الانحراف. وعلى ذلك، يستنتج عيساوي أن نمط التحضّر في العالم العربي يختلف عن النمط الغربي، وذلك في تحليله للعلاقة بين

التحضُّر والتطوّر الاقتصادي عن طريق مقارنة التجربة الغربية بالعربية. إن معدل التحضّر ونمطه في العالم العربي لا يشجّع على التطوّر الاقتصادي، إذ ثمّة مغالاة في التحضّر وفي تركيز السكان الحضر في عدد قليل من المدن [16].

بَيَّنَ س. م. إبراهيم في مقال أخير له أن التحضُّر الزائد في العالم العربي يعوق عملية التحديث بشكل عام والتطوّر الاقتصادي بشكل خاص. كما بيّن أن معدّل سرعة التصنيع الأوروبي في القرن التاسع عشر سبق معدل التحضُّر في أوروبا بشكل ملحوظ، بينما كان الوضع في العالم العربي عكس ذلك تماماً، وهكذا، فإنّ التحضُّر لم يؤدّ إلى الحضرية والتحديث والتطور الاجتماعي [17]. ويؤيد إبراهيم هذه النظرية بدراسة مقارنة أجراها هوربيسون (Horbison) وضمَّنها شواهد نوعية تبيّن الفجوة بين التحضّر والتحديث، كنمط للمعيشة، في العالم العربي. وتقدَّر فعالية التحضّر في هذه الدراسة بالمؤشرات التي تعكس مستوى المعيشة واستيعاب الثقافة والسلع والخدمات. فحجم الترابط بين عدد السكان الحضر ومؤشرات الحضرية أقل في العالم العربي مما هو في الأقطار الأخرى [18].

إن التفسير النظري لهذه الاستنتاجات مشكوك فيه، وكذلك منهجية البحث. وفيما يتعلق بالمنهج، أرى أنه لو اشتمل التعريف المستعمل للتحضّر على المكوّن الذاتي، الذي يعتبره علماء الاجتماع جزءاً هاماً من تعريفهم للتحضّر أو التحديث، لاختلفت الاستنتاجات بالنسبة للعالم العربي. كما أرى أن المكوّن الذاتي بين السكان العرب سابق لتحضّرهم المادي، ولو أني لا زلت أتوقّع ـ حتى مع استعمال مثل هذه المقاييس ـ أن يختلف نمط التحضّر العربي نوعاً ما عن النمط الغربي.

ويُشكِّل مقال السيدة أبو اللغد بعنوان «التنوّعات في التجربة الحضرية» خطوة في هذا الاتجاه. فقد تمّ في هذا المقال تطوير مجموعة من أربعة أنماط معيشية مختلفة في مصر. وتتواجد ثلاثة من هذه الأنواع في القاهرة ـ الريفي، الحضري التقليدي، الحديث. ويتطابق النوع الحضري التقليدي مع ما سماه جانز (Gans) بالقرويين الحضر [19]. ولمساهمة السيدة أبو اللغد أهميتها من حيث توجيه البحوث نحو تجربة حضرية مختلفة في القاهرة، باستعمال المصريين أنفسهم كمرجع للمقارنة، لا كنمط مثاليّ للعصرية. ومع ذلك، يُقاس التحديث والتحضر في دراسة السيدة أبو اللغد بواسطة مؤشرات تعتمد على التجربة الغربية، التي تقيس الصفات الغربية للتحضّر ولا تهتم أبداً بالصفات غير الغربية. فاستعمال المؤشرات الغربية الموضوعية لقياس الحضرية في العالم العربي يعمل على تعذّر تعيين الصفات الحديثة والصفات التقليدية في سكان المدن في العالم العربي. ولكي يتم تعريف النمط الحضري وتحديده، يتوجّب استعمال وسائل تقيس مُكوِّنات الحضرية الموضوعية وكذلك غير الموضوعية. أضف إلى ذلك، ينبغي أن تكون الوسيلة مُلائمة لثقافة الموقع الذي ستجرى فيه الدراسة. ويمكن عندئذ التوصّل إلى وصف دقيق للأنماط الحضرية ذات المميزات المشابهة وكذلك المخالفة للنمط الغربي. وعلى هذا الأساس، يمكن تركيب نمط عربي خاص يكون نتيجة لعملية الاستيعاب والاندماج ـ كما يبيّن مقال السيدة أبو اللغد ـ وجواباً على ماهية مميزات الحضرية العربية.

اقتراحات بشأن المنظور النظري والاستراتيجية للقيام بالمزيد من البحوث

وفيما يلي نقدّم لمحة عامة عن الموقف النظري (وعناصره ليست جديدة إلا أنها لم تُجمَّع في منظور موحَّد) ونقترح استراتيجية لدراسة التحضّر العربي، يشمل الموقف النظري افتراضين: أن ثمّة أوجه تشابه واختلاف في التحضر

والحضرية بين الأقطار العربية، وأن التحضّر العربي يشبه الأنموذج الغربي ويختلف عنه في بعض الوجوه. ولذلك، أقترح كخطوة أولى أن ننتقل من الدراسات المعيَّنة حول مدن أو أقطار خاصة إلى التحليل المقارن داخل الأقاليم العربية وفيما بينها، ثم كخطوة ثانية أن نقارن بين التحضّر العربي والتجربة الغربية دون اعتبار التحضّر الغربي كقياس يرجع إليه.

يسعى الجزء الأول من هذه الاستراتيجية إلى إيجاد نظرية تحضّر للعالم العربي عن طريق صياغة تعميمات حول أوجه التشابه والاختلاف في التحضّر في الأقاليم والجهات الفرعية. وتساعد هذه المحاولة على تفهم نمط أو أنماط التحضّر العربي. ويهدف الجزء الثاني من الاستراتيجية إلى صياغة تعميمات على صعيد نظرية التحضّر بشكل عام. وسوف تزوّدنا أوجه التشابه بين التحضّر العربي وبين التجربة الحضرية الغربية بالدلائل المؤيدة لتلك التعميمات، كما أن أوجه الاختلاف تقودنا إما إلى تحديد أو توسيع أو تعديل هذه التعميمات. فما كان منها خارج هذه التعميمات يمكن اعتباره كمميزات خاصة ومميّزة إما للعالم الغربي أو العربي.

وعند محاولة وضع الخطوط العريضة للتحليل المقارن للتحضّر في الأقاليم العربية الفرعية، انطلاقاً من الاستراتيجية المقترحة، علينا أن نتذكر أن العالم العربي ـ رغم اشتماله على أقاليم فرعية مختلفة وأقطار مستقلة ـ يضم شعوباً يوحّدهم الدِّين والتاريخ واللغة المشتركة. أضف إلى ذلك أن معظم المنطقة كانت تحت سيطرة القوى الأوروبية لفترة ما، مما أدّى إلى ظهور القومية ووجود مواقف مشتركة تجاه الثقافة الغربية وشعوبها. وفيما بعد الاستقلال، واجهت كل المنطقة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متشابهة. وقد أوجدت هذه العوامل أنماطاً حضرية وحياة حضرية ومشاكل حضرية متشابهة. ولذلك، يمكن القول بأن التحضّر العربي يتميّز بالصفات التالية :

1 ـ شهدت كافة الأقطار العربية نموّاً حضرياً سريعاً بسبب النزوح من الريف والنمو الحضري السريع. ففي عام 1950 ، كان الحضر يشكلون حوالى 25 في المائة من السكان العرب، وما أن حل عام 1966 حتى كان حوالى 36 في المائة منهم يعيشون في المدن، وبلغ الرقم في عام 1974 حوالى 42 في المائة، وفي عام 1980 كان نصف السكان تقريباً يعيشون في المدن .

2 ـ يفد عدد كبير من النازحين إلى كافة المدن العربية، وبخاصة الى المدن الرئيسية منها . فيشكّل النازحون حوالى نصف سكان القاهرة . وتشاهَد نسب مئوية متشابهة للنازحين من الريف في كل من بغداد والجزائر العاصمة والدار البيضاء وطرابلس وبيروت وعمّان والكويت. وقد أوجدت الأعداد الكبيرة من النازحين في هذه المدن أنماطاً ومشاكل حضرية متشابهة .

3 ـ يتميّز التحضر في العالم العربي بالتركيز على مدينة رئيسية واحدة. فيعيش في القاهرة 35 في المائة من السكان الحضر في مصر، وفي الجزائر العاصمة 33 في المائة من الحضر، وفي الدار البيضاء 30 في المائة من السكان الحضر في المغرب. وتُشاهد مثل هذه الهيمنة الكلية لمدينة واحدة في معظم الأقطار العربية .

4 ـ ويعمُّ كل المدن العربية الرئيسية بُنية متشابهة تشتمل على المدينة القديمة وقلب المدينة الحديثة والضواحي والنازحين المحتلين لأطراف المدينة بشكل غير قانوني. وتضمّ هذه الجهات مجموعات مختلفة من الناحية

الاقتصادية والاجتماعية، ولها مستويات حضرية متباينة للغاية.

وبالرغم من أوجه الشبه هذه، فثمة أيضاً اختلافات لها أهميتها في تحليل التحضّر. وتتعلق هذه الاختلافات بالتطور التاريخي والتجربة الاستعمارية والظروف السياسية والاقتصادية والحضرية في كل قطر أو إقليم فرعي. وعند مقارنة الأقاليم الفرعية في العالم العربي، يمكن الاعتماد في تقسيمها على متغيّرات مختلفة، ثلاثة منها هامة جداً لأغراضنا، وهي:

1 ـ مستوى التحضر

2 ـ مصدر الدخل القومي: نفط، بعض النفط، لا نفط

3 ـ مستوى الدخل القومي: مرتفع: متوسط، منخفض.

وباستعمال هذا التصنيف، يمكن تبويب الاقطار العربية إلى أربع مجموعات (الجدول رقم 1):

تشمل المجموعة الأولى أقطار الخليج وليبيا والمملكة العربية السعودية. وتتشابه هذه الدول من حيث إنها جميعها أقطار منتجة للنفط الذي كان يدرُّ في السنوات القليلة الماضية دخلاً قومياً عالياً. ونتيجة لذلك، فقد شهدت هذه الاقطار في الفترة الأخيرة معدّلا مرتفعاً من التحضّر واعتماداً على العمالة الأجنبية لتنفيذ خطط التطوّر، في قطاع الخدمات في الغالب. والسكان في هذه الاقطار قليلو العدد نوعا ما، وجانب منهم بدو رُحّل ورُعاة. والتطور الزراعي في هذه الاقطار محدود للغاية نظراً لنقص الأراضي الزراعية والأيدي العاملة. وعلى ذلك، فانتعاش الاقتصاد في هذه الدول يعتمد على منتوج واحد، وهو النفط. وتتشابه المشاكل الحضرية التي تواجهها هذه الأقطار بسبب الزيادة الفجائية في عدد السكان الحضر وتركيزهم في مدينة واحدة أو مدينتين.

تشمل المجموعة الثانية مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس. وإلى حدٍّ ما، تتشابه هذه الدول من حيث تحّضرها، الذي بدأ فيها قبل بدئه في الأقطار العربية الأخرى نسبياً، واتخذ شكل عملية ثابتة ومستمرة. وقد بلغ معدّل التحضر العالي مستويات مخيفة في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد واعتماده على المساعدة الخارجية. فتأخذ مصر والأردن ولبنان وسوريا بعض المساعدات المالية من الأقطار المنتجة للنفط، كما أنها تصدّر العمالة الى هذه الأقطار لتحصل منها على التحويلات المالية. ولا زالت المغرب وتونس تعتمد على السوق الأوروبية وتصدِّر العمالة إلى الأقطار الأوروبية. وتشكّل قلة الأموال والامكانيات عقبة في طريق التطوير الحضري والتخطيط الحضري في كافة هذه الأقطار، كما تشكل صعوبة تنفيذ خطط التطوير الحضري عاملاً سلبياً في أنظمتها الاقتصادية والسياسية الضعيفة. فالمشاكل الحضرية، مثل البطالة، وقلة المساكن، وعدم توفُّر الخدمات في بعض أجزاء مدنها الرئيسية، والنازحين الذين سكنوا في أطراف المدن، كل هذه تصبح مصدراً للاضطراب الاجتماعي والسياسي.

تشمل المجموعة الثالثة الجزائر والعراق اللتين تتشابهان في اقتصادهما. فكلاهما عندها موارد نفطية وأراضي زراعية يمكن توسيعها واستغلالها، وكلاهما عندها مخطّطات طموحة لتطوير الزراعة والصناعة. ومع ذلك، فإن البلدين لم يحققا أهدافهما بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية. فالجزائر شرعت في مشاريع لإنشاء الصناعات الثقيلة التي استنفدت رؤوس أموال البلاد وإمكانياتها، ولذلك لم يحصل القطاع الحضري على

الجدول رقم 1
تصنيف الأقطار العربية لغرض تحليل التحضّر ومقارنته*

مستويات التحضّر 1982	مستوى الإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد عام 1982		
	مرتفع (ما فوق 3000 دولار امريكي)	متوسط (بين 1500 و 2900 دولار امريكي)	منخفض (دون 1500 دولار امريكي)
مرتفع (50 في المائة وما فوق)	الكويت قطر الامارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية ليبيا	العراق الجزائر	
متوسط (40% ـ 50%)			مصر تونس سوريا الاردن المغرب لبنان
منخفض (دون 40%)			السودان اليمن الشمالية اليمن الجنوبية موريتانيا

(*) المصرف العالمي ، تقرير حول التطور العالمي ، 1982 .

الاهتمام حتى الآن مما زاد في المشاكل الحضرية بشكل خطير . أما العراق ، فمع مشاكلها الداخلية والخارجية ، تزعزعت خطط التطوير فيها ولم تتلقّ مشاكلها الحضرية الاهتمام اللازم . وسيستمر في كل من البلدين النزوح من الريف الى المدن الرئيسية في المستقبل القريب، مما يعمل على تفاقم المشاكل القائمة .

تشمل المجموعة الرابعة موريتانيا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية والسودان . وفي هذه الأقطار ، لا زال

التحضّر في مراحله الأولى . يعتمد الاقتصاد على الزراعة والصناعات اليدوية التقليدية ، وإمكانيات التطور الاقتصادي محدودة فيها نظراً لشحّة الموارد. معدل التحضّر مرتفع ، ومعظم النموّ الحضري موجّه الى المدينة الرئيسية ، مما يشير الى مشاكل مستقبلية تستدعي سياسة حضرية تأخذ بعين الاعتبار موارد هذه الأقطار الاقتصادية ، وإلا ، فسوف تواجه هذه الأقطار المشاكل ذاتها التي تواجه أقطار المجموعة الثالثة .

من الممكن بحث التحضّر والحضرية وتحليلها بغرض المقارنة داخل هذه المجموعات الأربع وفيما بينها . فالتحليل داخل كل مجموعة يبين أثر بعض المتغيّرات في التحضّر والحياة الحضرية. وما دامت هذه الأقطار تتشابه ببعض المميزات الثابتة ، فالتحليل يكون أقلّ تعقيداً . وبشكل عام ، يؤدي التحليل المقارن داخل هذه المجموعات الأربع وفيما بينها إلى التعميمات بشأن:

- أوجه الاختلاف والتشابه في التحضّر والحضرية في كل مجموعة .
- أوجه الاختلاف والتشابه في التحضّر والحياة الحضرية بين هذه المجموعات.
- التحضّر والحضرية في العالم العربي، بشكل عام.
- أوجه الاختلاف والشبه في التحضّر العربي بالمقارنة مع العالم الغربي.

خاتمة

قامت هذه الورقة بتقديم موقف نظري واقتراح استراتيجية لدراسة التحضّر في العالم العربي. وموجز القول، يتّسم التحضّر والحضرية في العالم العربي بخصائص يمكن التوصّل إليها عن طريق استعمال وسائل المقارنة داخل الأقاليم الفرعية في العالم العربي وفيما بينها . فالنمط العربي للتحضّر والحضرية يشبه نموذج التحضّر الغربي ويختلف عنه. إن مقارنة تجربة التحضّر في العالم العربي مع التجربة الغربية تسهم في تطوير نظرية عامة للتحضّر. كما تقترح الاستراتيجية الموصى بها استعمال أساليب بحث تستغل مكوّنات الحضرية، الموضوعية وغير الموضوعية منها، ووضع أساليب للقياس في ضوء الأحوال الاجتماعية والثقافية.

المراجع

1. Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An introduction to History,* trans. By Franz Rosenthal, 2nd ed. (Princeton, NJ. 1967); Ibn Battuta, *The Travels of Ibn Battuta, A.D. 1325-1354, trans. by H.A.R. Gibb (Hakluyt Society, 2nd series, 1958-1971); A.Collins, Al-Muqaddasi; The Man and his Work: With Selected Passages Translated from the Arabic* (Ann Arbor, Mich., 1974).
2. Gustave E. von Grunebaum, "The structure of the Muslim town", *in Islam:* Essays in the Naure and Growth of a Culturtal Tradition (London, 1955), pp. 141-58) Grunebaum, "The sacred character of Islamic cities," in Abdurahman Badawi (ed.) *Melanges Taha Husain* (Cairo, 1962); Francisco Earnest, "The ideology of Islamic urbanization," *International Journal of Comparative Sociology,* no. 4 (1963), pp. 211-26.

3. Ira M. Lapidus, "The evolution of Muslim urban society," *Comparative Studies in Society and History, no. 15 (1973), pp. 21-25.*
A.H. Hourani, "The Islamic city in the light of recent research," in A.H. Hourani and S.M. stenn. (eds.) The Islamic City: A Colloquium (Oxford, 1970), p. 10
4. Paul Wheatley, "What the greatness of a city is said to be: Reflections on Sjoberg's preindustrial city," *Pacific Viewpoint, no. 4 (1963), pp. 163-88.*
5. *Jane Hacker, Modern Amman: A Social Study* (Durham, 1960): Gerald H. Blake. *Misurata: A Mark Town in Tripolitania* (Durham, 1968);
Richard I. Lawless and Gerald H. Blake. *Tlemcen: Continuity and Change in an Algerian Islamic Town* (London, 1976).
6. Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Mass, 1967);
Kenneth I. Brown, *People of Sale: Tradition and Change in a Moroccan City, 1830-1930* (Cambridge, Mass, 1976);
Janet Abu-Lughod, *Cairo: 10001 Years of the City Vicotrious* (Princeton, 1971).
7. Peter Gubser, *Politics and Cahnge in al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and its District* (London, 1973); Robert A. Fernea, *Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority Among the El Shabana of Southern Iraq* (Cambridge, Mass, 1970):
Abdalla S. Bujra, *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town* (Oxford, 1971):
Dale F. Eickelman, *Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Center* (Austin, 1976).
8. Stanley D. Brunn. *Urabanization in Developing Countries: An International Bibliography,'* Michigan State University Latin American Studies Center Research Report no. 8, (East Lansing, 1971).
9. A.H. Hourani and S.M. Stern eds., *The Islamic City: A Colloquium* (Oxford, 1970);
Ira M. Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient, Islamic, and Contemporary Middle Eastern Urbanism* (Berkeley, 1969);
L. Carl Brown (ed.), *From Madina to Metropolis: Hertitage and Change in the Near Eastern City* (Princeton, 1973).
10. Janet Abu-Lughod, "The legitimacy of comparisons in the comparative urban studies; A theoretical position and application to North African cities," *Urban Affairs Quarterly,* Vol, II, no. 1 (September, 1975).
C.W. Chruchill, "Fertile crescent cities," in *Reading in the Arab Middle Eastern Societies and Cultures,* Abdulla Mlutfiyya and Charles W. Churchill (eds.), (The Hogne, Morton, 1970).
11. Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: The Modernization of the Middle east* (Glencoe, III, Free Press 1958).
12. Fred Riggs, *Administration in Devoloping Countries: The Theory of Prismatic Society* (Boston, 1964).
13. Joseph R. Gusfield, "Tradition and modernity: Misplaced polarities in the study of social change", *The American Journal of Sociology,* no. 72 (1967).
14. Smair Khalf, "Adaptive modernization: The loss for Lebanon," in *Economic Development and Population Growth in the Middle East,* Charles S. Cooper and Sidney S. Alexander (eds.) New York, American Elservich Publishing Co, 1972.
15. Charles Issawi, "Economic change and urbanization in the Middle East," in Ira Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities* (University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1969).
16. S.E.M. Ibrahim, "Over-urbanization and under-urbanism: The case of the Arab World," *Journal of Middle East Studies, no. 6 (1975), pp. 29-45. Frederick Horbison et al,Quantitative Analysis of Modernization and Development* (Princeton, NJ, 1971). Herber Gans, *The Urban Villagers* (Glencoe, III, Free Press 1962).

17. Ibrahim. ibid.
18. Janet Abu-Lughod. "Varieties of urban experience," in Ira Lapidus (ed.) *Middle Eastern Cities: A symposium on Ancient Islamic, and Contemporary Middle Eastern Urbanism* (berkeley, 1969).